القاعدة النحوية ومدى صلاحها للحكم على القراءات القرآنية

تاريخ تسلّم البحث ٢٠٠٠/١٠/١ تاريخ قبـوله للنشر ٢٠٠١/١/٢

*أحمد محمد مفلح القضاة** *أحمد خالد شكري***

Abstract

This article deals with grammarians' efforts to establish the science of syntax. It was not easy to grasp the matters of the language in full. Consequemtly, some of them were blamed for contradicting their grammatical foundations, even if it made a sound recitation. This matter led some people to criticize these recitations and declare them as corrupted ones. This is a matter which we can regard as dangerous since it calls the readers ignorant.

In fact, those people thought that the ascribed recitations to some scholars are their own recitations, but we know that these recitations are only related by them successively to the prophet Muhammad (p.b.u.h).

Some grammarians did not accept this attitude from recitations and the readers; they support the position of recitation in as mush as that they consider it as the base of the grammar.

Accordingly, the dispute arose between the two teams. This dispute was discussed in detail in books of exegesis and syntax.

This atticle attempta to explain the correct attitude regarding the possible dispute between recitation and grammar. Here it is suggested that we should precede recitation, if the recitation is authentic, sound and complies with the Quranic way of writing *(rasm)*, and then we should see that it complies to Arabic language, even if in one of its aspects only.

Another issue to be clarified is that grammatical base did not incorporarate Arabic language with all its dialects. Therefore, it is the recitation which should be adopted before the grammatical base; the grammatical base must not judge the Quranic recitation.

ملخّص

بذل علماء النحو جهودا عظيمة من أجل تقنين قواعده واستخلاص مبادئه، ولم يكن من السهل عليهم الإحاطة باللغة أو استيعاب جميع مسائلها، ومن هنا حصل من بعضهم الطعن في ما خالف أصولهم وقواعدهم، ولو كان قراءة قرآنية صحيحة ثابتة، فتجرأ عدد منهم على الطعن فيها وردها وتخطئة قارئها ونسبته إلى اللحن أو الجهل، وهذا اتجاه خطير، قد يكون مبنيا عند القائل به على الظن بأن القراءة المنسوبة إلى قارئ ما تعني انفراده بها أو اجتهاده فيها دون تلق أو رواية.

ولم يرتض عدد منهم هذا الموقف من القراءات والقراء، فوقفوا مع القراءة، وجعلوها أساسا لقاعدة نحوية جديدة، أو أصلا عاما يندرج تحته ما يوافق القراءة من شواهد.

* أستاذ مساعد في التفسير وعلوم القرآن، كلية الشريعة، جامعة الزرقاء الأهلية.

** أستاذ مشارك في التفسير وعلوم القرآن، كلية الشريعة، الجامعة الأردنية.

وحصل بين أتباع هذين الموقفين المتغايرين نزاع وخصام، تم بسطه في كتب النحو والتفسير والقراءات وتوجيهها.

وقد سعى هذا البحث لإثبات أن الموقف السليم هو أن تقدم القراءة على قاعدة النحو، فإذا ثبتت القراءة وصحت، ووافقت رسم المصحف، فهي موافقة للغة العربية ولو بوجه، وأن قواعد النحو لم تحط باللغة كلها وبلهجاتها المتعددة، فوجب المصير إلى اعتماد القراءة والاحتجاج بها على النحو، لا أن تكون القاعدة النحوية حكما على القراءة القرآنية.

المقدمـــة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الأولين والآخرين، محمد وآله وصحبه والتابعين، وبعد،

فإن القراءات القرآنية قد حظيت بالرعاية والعناية على مستوى التلقي والأداء، وعلى مستوى التدوين والبحث والدراسة، باعتبارها اختلافا في ألفاظ الوحي بالقرآن تجوز القراءة به، وباعتبارها مادة لغوية غنية وقادرة على إمداد اللغة بفيض من المعاني والظواهر الصوتية، وكانت ميدانا واسعا، لدراسات وبحوث جادة، ومع أن كثيرا من هذه الدراسات قدمت مشكورة جهودا طيبة في تغطية جوانب من هذا العلم، فإن الحاجة إلى مزيد من الدرس والبحث تفرضها طبيعة موضوع القراءات الذي يتصل بقوة بعدد كبير ومهم من الموضوعات، أهمها صلته بالقرآن الكريم، وعلم التجويد، وعلوم اللغة من نحو وصرف وبلاغة، وعلوم الفقه والحديث وغيرها.

والموضوع -قيد البحث- يوضح بدرجة كبيرة صلة علم النحو بالقراءات القرآنية وأن العلماء انتبهوا منذ وقت مبكر إلى ضرورة التوافق بين القراءة المروية والقاعدة النحوية، لكنهم اختلفوا في تطبيق هذه المعادلة، فرأى بعضهم أن القاعدة النحوية هي المرجع المعتبر والأساس الذي يرد إليه كل خلاف، فما وافقه فهو الصواب، وما خالفه فلحن -إلا ما استثني لضرورة شعر أو نحو ذلك- ورأى آخرون أن الأمر على خلاف ذلك، فالقاعدة وضعت في وقت لاحق، وكانت قاصرة عن استيعاب جميع أنواع الكلام وأحوال اللغة لأسباب موضوعية، فليس من شأنها

-والأمر كذلك- أن تكون مرجعا وأساسا يحاكم إليه كل قول وتخضع له لغات العرب أجمعين، فاللغة كانت -قبل أن تكون القاعدة- تشمل جميع ما يتكلم به العرب وليس فقط ما وجد في كتب النحو، وهذا يعني سعة مفاهيم ودلالات وألفاظ اللغة وتعاظمها عن أن تحيط بها القواعد القياسية التي قعدها النحاة واللغويون.

واقتضت طبيعة البحث أن يشتمل على ثلاثة مباحث وخاتمة، تحدث أولها في موضوع مقياس القراءة وأثره في قبول القراءات وردها، وأركان هذا المقياس، وأهميتها، وكان الحديث في المبحث الثاني حول موافقة القراءة لقواعد اللغة وقيمة ذلك باعتباره ركنا من أركان المقياس القرائي، وكان لا بد من أن يتطرق البحث -عند هذه النقطة- إلى وضع القواعد النحوية وتأصيلها، والمنهج الذي اتبعه علماء اللغة في ذلك.

أما المبحث الثالث فقد اشتمل على نموذج تطبيقي من خلال اختيار قراءتين اختلف النحاة في توافقهما مع القاعدة النحوية، فردهما بعضهم لأنهما -في مذهبهم- لا توافقان القاعدة، ونصرهما آخرون لأنهما عندهم جاريتان على سنن اللغة، مؤيدتان بشواهدها، مع صحة سندهما وثبوت نقلهما.

وجاءت خاتمة البحث متضمنة خلاصة لما فيه، ومشيرة إلى أبرز النتائج التي توصل إليها.

المبحث الأول

مقياس القراءة وأثره في قبول القراءات وردها

كانت كتابة المصحف في أيام عثمان رضي الله عنه خطوة بارزة في تأسيس مقياس يفرق بين المقبول والمردود من القراءات، ومع أن عثمان لم يمنع أصحاب القراءات المخالفة لرسم مصاحفه من تداولها[1]، لكن صنيعه قد وضع تلك القراءات المخالفة خارج دائرة القراءات التي تلقاها الناس بالقبول.

وكان للرسم دوره في التمييز بين القراءات، لكن هذا الدور لم يكن مستقلا، إذ لا بد من صحة السند وثبوت التلقي، فالقراءة سنة متبعة لا مجال فيها لاجتهاد أو قياس، والرسم تابع وموثق للقراءات، وفي هذا المعنى يقول الإمام نافع: «قرأت على

سبعين من التابعين فما اجتمع عليه اثنان أخذته، وما شذ به واحد تركته حتى ألّفت هذه القراءة»[٢].

ويقول أبو عمرو بن العلاء: «لولا أنه ليس لي أن أقرأ إلا بما قرأت، لقرأت حرف كذا كذا، وحرف كذا كذا»[٣].

قال ابن الجزري: «ومن ثم امتنعت القراءة بالقياس المطلق، وهو الذي ليس له أصل في القراءة ترجع إليه، ولا ركن وثيق في الأداء يعتمد عليه، كما رويناه عن عمر بن الخطاب وزيد بن ثابت رضي الله عنهما من الصحابة، وعن ابن المنكدر وعروة بن الزبير وعمر بن عبد العزيز وعامر الشعبي من التابعين، أنهم قالوا: القراءة سنة يأخذها الآخر عن الأول فاقرأوا كما علمتموه»[٤].

وهذه النصوص تؤكد نقل القراءة تلقيا ومشافهة، وإنما جاء الرسم لاحقا ليحفظ في السطور ما ثبت تلقيه والقراءة به.

وقد حظي مقياس السند بعناية أهل الشأن واهتمامهم، وحرصوا على التوثق والتثبت في نقل القراءة، ويدل على هذا ما قدمت من أقوال السلف، ولذا قال الإمام مالك: قراءة أهل المدينة سنة، فقيل له: قراءة نافع؟ فقال: نعم[٥].

وظل مقياس الإسناد هو المقياس الوحيد لصحة القراءة أو شذوذها مدة طويلة بعد ذلك، وفي حدود الرسم العثماني[٦].

ولا ينكر أثر هذين المقياسين -صحة الإسناد وموافقة الرسم- في التمييز بين المقبول والمردود من القراءات، ولكن الحاجة إلى مقياس يصون النص من اللحن ظهرت بعد ذلك بمدة وجيزة من خلال نشأة علم النحو، الذي كان من أبرز أسبابه خطأ بعض الناس في القراءة.

وهكذا كان مقياس موافقة اللغة العربية شرطا جديدا اتفق على إضافته في الوقت الذي بدأ اللحن يتسرب إلى ألسنة الناس بسبب اختلاط العرب بغيرهم، ودخول كثير من العجم في الإسلام وحاجتهم إلى تعلم اللغة العربية.

ولم يكن الفاصل الزمني بين هذه المقاييس بعيدا، إذ تم كل ذلك في القرن

الأول الهجري، ودليل ذلك أن أبا الأسود الدؤلي، مؤسس علم النحو ونقط الإعراب قد توفي عام ٦٩هـ[٧].

وقد أصبحت هذه الأركان الثلاثة تشكل في مجموعها مقياسا يضبط المقبول من المردود من القراءات، ويميز بين ما يقرأ به وما لا يقرأ به، مع مراعاة التأخر النسبي للشرط الثالث -موافقة العربية- «لأن هذا الشرط لم يكن له مكان في وقت كانت تعتبر فيه العربية هي ما كان يتكلمه العرب كلهم لا ما وجد فيما بعد في كتب النحو، لكن بعد أن استقرت قواعد النحاة واعتبروا ما خرج عن المطرد شاذا، نظر إلى القراءات من خلال ذلك المبدأ، خاصة من قبل النحاة وتحقيقا لأن تكون القراءة القرآنية بالغة المثل الأعلى في عربيتها جعلت موافقة العربية شرطا لقبول القراءة، وتعرضت بعض القراءات لنقد من جراء هذا المقياس»[٨].

ومن جهة أخرى فإن هذا الشرط كان يعدّ تحصيل حاصل في ذلك الوقت، فكل قراءة صح سندها وثبت نقلها، فلا بد أن يكون لها وجه في العربية، إذ: «من المحال أن يصح في القراءة ما لا يسوغ في العربية، بل قد يسوغ في العربية ما لا يصح في القراءة، لأن القراءة سنة متبعة يأخذها الآخر عن الأول»[٩].

وعلى هذا أصبح مقياس القراءة بأركانه الثلاثة كما يلي:

١- صحة الإسناد وثبوت النقل.

٢- موافقة الرسم العثماني ولو احتمالا.

٣- موافقة اللغة العربية ولو بوجه[١٠].

وقد أكد ابن الجزري أهمية إضافة عبارة: ولو بوجه، فقال: «وقولنا في الضابط: ولو بوجه، نريد به وجها من وجوه النحو، سواء أكان أفصح أم فصيحا، مجمعا عليه أم مختلفا فيه اختلافا لا يضر مثله إذا كانت القراءة مما شاع وذاع وتلقاه الأئمة بالإسناد الصحيح، إذ هو الأصل الأعظم والركن الأقوم»[١١].

وقد درس ابن الجزري أثر هذه الشروط مجتمعة ومنفردة في القراءات، فذكر أنها حين تجتمع تكون القراءة متواترة أو صحيحة للسبعة أو غيرهم، وحين تجتمع صحة السند وموافقة العربية دون موافقة الرسم فالقراءة شاذة، ومثل لذلك بما جاء

عن أبي الدرداء وعمر وابن مسعود وغيرهم، فهذه القراءة تسمى اليوم شاذة لكونها شذت عن رسم المصحف المجمع عليه، وإن كان إسنادها صحيحا، فلا تجوز القراءة بها لا في الصلاة ولا في غيرها.

أما ما اجتمع فيه موافقة الرسم وموافقة العربية دون صحة السند فهو ضعيف الرواية، وقد يطلق عليه اصطلاح: الشاذ، فإن عُدم النقل لم تعد تلك القراءة شاذة بل مكذوبة(١٢).

وهذا يشير إلى أن رسم المصحف الذي تم بإجماع الصحابة ورضاهم يعتبر عاضدا لصحة الإسناد بدرجة كبيرة، ولتقريب هذا المعنى يمثل بقراءة (ووصى)(١٣) فقد كتبت في المصاحف العثمانية بطريقتين، فكتبت في مصاحف أهل المدينة والشام (وأوصى) بألف بين الواوين، وفي سائر المصاحف (ووصى) بغير ألف(١٤)، وذلك لأنها قرئت بالوجهين، أما كلمة (ألقيا)(١٥) فلم تكتب إلا بهذا الشكل لاتفاق الصحابة على أنها لا تقرأ إلا بهذه الطريقة، وعليه تكون قراءة (إلقاءً) بدلا من (ألقيا) شاذة(١٦)، لأنها خالفت الرسم المجمع عليه، إضافة إلى عدم صحة نقلها.

وقد التزم العلماء بهذا المقياس الضابط لصحيح القراءات وحرصوا على الأخذ به، لما فيه من الاحتياط للقراءات والحفاظ عليها من كل دخيل، وهذا كان كافيا لدحض الشبهات التي ظهرت فيما بعد سواء تلك التي أوردها بعض المفسرين والنحاة عن حسن قصد -على شكل رفض لبعض القراءات- توهما أنها تخالف قواعد اللغة ووجوه الإعراب، أم تلك التي قال بها بعض المستشرقين وأتباعهم -طعنا وافتراء وتشكيكا في الدين- فإذا فُهم هذا المقياس فهما صافيا صحيحا أمكن رد جميع الشبهات وإغلاق باب الجدل والاعتراض.

ومما يدل على التزام العلماء بأركان هذا المقياس موقفهم تجاه اثنين من القراء، حاول كل منهما أن يخرق أحد هذه الأركان، ويقرأ بقراءات لم تجتمع فيها.

أما أحدهما فهو ابن شنبوذ البغدادي (ت ٣٢٨هـ) وهو أستاذ كبير وشيخ الإقراء بالعراق، ولكنه كان يرى جواز القراءة بما خالف رسم المصحف ما دام صحيح السند وموافقا للغة، وحين نهاه ابن مجاهد وغيره من العلماء عن ذلك سخر بهم ونسبهم إلى قلة العلم، فرُفع أمره إلى الوزير فعُقد له مجلس وكتب عليه محضر

واستتيب عما كان يقرأ به من الشواذ، ومنه: «فامضوا إلى ذكر الله» بدل (فاسعوا)[١٧]، «وتجعلون شكركم أنكم تكذبون» بدل: (رزقكم)[١٨] وغير ذلك[١٩].

وأما الآخر فهو ابن مقسم محمد بن الحسن بن يعقوب العطار (ت٣٥٤هـ) أحد الذين اشتهروا بالضبط والإتقان ومعرفة العربية ونحو الكوفيين، وكان يقول: إن كل قراءة وافقت خط المصحف ووجها في العربية فالقراءة بها جائزة، وإن لم يكن لها سند، فأنكر العلماء عليه ذلك ورفعوا أمره إلى السلطان فأحضره واستتابه بحضرة الفقهاء والقراء، وكتب محضر توبته[٢٠].

وهكذا كان موقف كل من الرجلين يقوم على أساس ترك أحد أركان مقياس القراءة، وكان موقف العلماء المنع من ذلك والالتزام بتلك الأركان.

المبحث الثاني

موافقة القراءة لقواعد اللغة باعتباره من أركان مقياس القراءة

سبقت الإشارة إلى أن الشرط الأول في مقياس القراءة هو صحة السند وثبوت النقل، وأن اتفاق الصحابة على رسم المصحف كان عاضدا قويا وشرطا ثانيا للاعتداد بالقراءة وتوثيق حفظها، وأن الشرط الثالث -موافقة العربية ولو بوجه- إنما جاء متأخرا نسبيا.

وقد وقع النزاع بين العلماء -نحاة ومفسرين وقراء- حول عدد من القراءات القرآنية لاختلافهم في مدى قبولها من الناحية اللغوية، إذ رأى بعضهم أن هذه القراءات لم تتفق مع القاعدة النحوية، ورد عليهم آخرون بأن هذه القراءات متفقة مع اللغة، ولها من كلام العرب ما يشهد لها ويؤيدها، ولا بد من مراجعة قواعد اللغة والنحو لتوسيعها وجعلها قادرة على استيعاب هذه القراءات.

ومع أن كثيرا من العلماء أكدوا أن: «أئمة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة، والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل، والروايةُ إذا ثبتت لا يردها قياس عربية ولا فشو لغة، لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها»[٢١].

وأن القراءات: «تؤثر رواية ولا تُتجاوز»[٢٢].

و: «ليس كل ما جاز في قياس العربية تسوغ التلاوة به حتى ينضم إلى ذلك الأثر المستفيض بقراءة السلف له، وأخذهم به لأن القراءة سنة»[٢٣].

و: «القراءة لا تخالف لأن القراءة سنة»[٢٤].

مع هذا كله فإن بعض العلماء من النحاة والمفسرين ردوا عددا من القراءات الثابتة الصحيحة استنادا إلى القاعدة النحوية، وفي مقدمة هؤلاء: الطبري، والنحاس، والزجاج، والفراء، والمبرد، ومكي بن أبي طالب، والزمخشري، وابن أبي مريم، وغيرهم، وهذا الأمر يقودنا إلى الحديث عن كيفية وضع القواعد النحوية، لمعرفة المرجعية التي يحكم من خلالها على الكلام.

وضع القواعد النحوية وتأصيلها

كانت اللغة العربية هي ما يتكلمه العرب كلهم لا ما وجد في كتب النحو فيما بعد، وكان للعرب في كلامهم أساليب وطرائق معروفة مطردة في الغالب يعرفونها بفصاحتهم وبيانهم، فإذا خرج أحد شعرائهم أو خطبائهم عن هذه الأساليب، وجد من يوجه إليه النقد ويرده إلى الجادة.

ولم يكن العرب يحتكمون في ذلك إلى شيء مدون أو قانون مكتوب، وكانت أولى الخطوات العملية في تدوين قواعد اللغة ما قام به أبو الأسود الدؤلي من نقط المصاحف ووضع جمل من قواعد النحو كالتعجب والاستفهام وأقسام الكلام[٢٥].

وقد تطور هذا الجهد -الذي بدأه أبو الأسود- وتتابع حتى وضعت قواعد اللغة وألفت فيها الكتب، وكان كتاب سيبويه يمثل ذلك الجهد أشمل تمثيل، ومن خلال التتبع لما جاء في هذا الكتاب نجده يهتم بالأمثلة المطردة، ويعد ما خالفها شاذا يحفظ ولا يقاس عليه، وهو منهج يصلح لتعليم اللغة بطريقة ميسرة، أما المنهج المناسب لدراسة اللغة وتحليلها فهو الذي يقوم على دراسة ما كان وليس ما ينبغي أن يكون، وهذا يعني أن القواعد المطردة التي نجدها في كتب النحو لا تصلح مقياسا لدراسة هذه الظواهر اللغوية السابقة تاريخيا على وضع هذه القواعد[٢٦].

ثم إن قضية وضع القواعد النحوية واللغوية تمت من خلال الاستقراء الناقص، وفق منهج لم يستوف جميع أوضاع العربية وأحوالها، ولم يكن بمقدوره ذلك، لأن الكلام العربي الذي منه تستنبط القواعد لم يستطع الرواة جمعه كله، بل لم يجمعوا منه إلا القليل.

وقد قرر هذه الحقيقة عدد من كبار العلماء، وأساطين الرواية، ويكفي من ذلك قول أبي عمرو بن العلاء البصري (ت ١٥٤هـ): «ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله، ولو جاءكم وافرا لجاءكم علم وشعر كثير»(٢٧).

وبناء على هذا المنهج الذي قام على ثلاثة أركان هي: الزمان والمكان والرواية، فإن من المحتوم أن يكون ما تم جمعه من الكلام ضئيلا جدا بالنسبة لما ترك.

فمن حيث المكان حدد العلماء عددا من القبائل العربية للاحتجاج بلغتها هي: قريش، لأنها كانت أجود العرب انتقاء للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النطق، وأحسنها مسموعا، وأبينها إبانة عما في النفس(٢٨)، ثم قيس وتميم وأسد فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أُخذ ومعظمه، وعليهم اتكل في الغريب، وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل وبعض كنانة، وبعض الطائيين ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم(٢٩).

وقد علل الفارابي ذلك الاقتصار بقوله: «عنهم نقلت اللغة العربية وبهم اقتُدي، وعنهم أُخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب»(٣٠).

وهذا يعني أن القبائل التي استبعدت ولم يؤخذ بكلامها للاحتجاج وهي قبائل عربية صميمة كانت كثيرة جدا.

ومن جهة أخرى فقد كان الاهتمام بنقل الشعر أضعاف ما كان بالنسبة للنثر، ومعنى ذلك أن الرواة لم ينقلوا جميع ما قيل في البيئة المكانية المحددة بذلك العدد القليل من القبائل، ومعلوم «أن الشعر أحد المصادر لا كلها، فهناك ألفاظ تنطق بها القبيلة ولا تدخل في شعر شعرائها لأنها ليست من الألفاظ الشعرية»(٣١).

ومن حيث الزمان فإن العلماء حددوا حقبة زمنية ينتهي الاحتجاج إلى كلام أهلها ولا يتجاوزها، إذ «رأوا أن اللحن الذي شاع في الأمصار بعد منتصف القرن

الثاني، قد ظل ظله خفيفا في البوادي حتى أوشك القرن الرابع على النفاد»[٣٢].

وهذا يعني أنهم جعلوا منتصف القرن الثاني آخر عصر الاحتجاج بالنسبة للأمصار، أما بالنسبة لأهل البوادي فقد امتد عصر الاحتجاج إلى أواخر القرن الرابع[٣٣].

ومع أن هذه الحقبة الزمنية قليلة نسبيا ومحددة لدائرة قبول الكلام الذي يعتبر ويحتج به فإن هناك عوامل أخرى تضيق الدائرة أكثر، أهمها أن العلماء لم يكونوا متفقين على قبول كلام هؤلاء الداخلين ضمن دائرة الاحتجاج، بل كان عدد من الشعراء والأدباء والقراء والمحدثين عرضة للانتقاد والرمي بالخطأ والجهل، فهذه قراءة حمزة الزيات الكوفي في قوله تعالى: (واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام)[٣٤]، حيث قرأ بجر (الأرحام) فلحنه بذلك: المبرد، والزجاج، ووصف الفراء قراءته هذه بالقبح[٣٥]، وسيأتي بيان ذلك مفصلا.

وهذه قراءة ابن عامر الشامي في قوله تعالى: (وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم)[٣٦] حيث قرأ (زُين) بالبناء للمفعول، (قتلُ) بالرفع، (أولادهم) بالنصب، (شركائهم) بالجر، فأنكر هذه القراءة الفراء، والنحاس ووصفها الفارسي وابن خالويه بالقبح[٣٧].

وهذا عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت١١٧هـ) يرمي الفرزدق (ت١١٠هـ) باللحن[٣٨]، مع أن سيبويه يحتج بشعره كثيرا[٣٩]، ومثل هذا كثير، إذ «لم تسلم طائفة من أهل اللسان العربي من الطعن والتغليط حتى بلغ ذلك الأعراب أنفسهم، وها هو ذا ابن جني يعقد لهم بابا في الخصائص اسمه: «باب في أغلاط العرب»[٤٠].

أما الرواية -وهي العنصر الثالث- فقد ذكر لنا التاريخ عشرات من العلماء الذين رحلوا إلى البوادي وخالطوا الأعراب ليسمعوا منهم ويكتبوا عنهم، وكان لهم منهجهم في التمييز بين الصحيح وغيره، ومن هؤلاء: أبو عمرو البصري (ت ١٥٤هـ)، والخليل بن أحمد (ت ١٧٥هـ)، وعلي بن حمزة الكسائي (ت ١٨٩هـ)، والأصمعي (ت ٢١٦هـ)، وغيرهم[٤١]، وهي جهود مشكورة وعظيمة -بلا شك- ولكنها لم تحط إلا بجزء يسير من كلام العرب ولغاتهم.

وخلاصة القول إن تحديد عصر الاحتجاج اللغوي ومكانه كان له أثر كبير في تضييق دائرة الكلام الذي يحتج به وحصره، وإذا كان هذا مفيدا بالنسبة للمنهج التعليمي والبحثي لدراسة الظواهر اللغوية والصوتية ووضع قواعدها، فإنه لم يكن كافيا للحكم على كل ما قاله العرب ونطقوا به، وأجدر -من باب أولى- أن لا يكون حكما على القراءات القرآنية.

وسيتم في المبحث الثالث عرض نموذجين تطبيقيين على قاعدتين نحويتين أسسهما بعض النحاة وجعلوهما أصلا ثابتا يردون كل ما خالفه، ولو كان قراءة صحيحة، ورأى بعضهم أن تلك القاعدة قاصرة عن الحكم على تلك القراءة، لورود كثير من الشواهد من الشعر والنثر الذي يصلح للاحتجاج، سندا للقراءة وخلافا لتلك القاعدة.

المبحث الثالث

الموقف من مخالفة القراءة الصحيحة لقاعدة نحوية

في هذا المبحث تم اختيار قراءتين، حصلت فيهما مخالفة لقاعدة نحوية، حيث تم عرض آراء ومواقف العلماء، ثم الترجيح بينها.

المطلب الأول

عطف الاسم الظاهر على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض

هذه قاعدة نحوية وقع فيها الخلاف بين البصريين والكوفيين، فالبصريون يرون أنه لا يجوز عطف الاسم الظاهر على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض، واحتجوا لذلك بجملة من الحجج سيأتي ذكرها بعد قليل، وفي هذا يقول سيبويه: «ومما يقبح أن يشركه المظهر علامة المضمر المجرور، وذلك قولك: مررت بك وزيد، وهذا أبوك وعمرو، كرهوا أن يشرك المظهرُ مضمرا داخلا فيما قبله، لأن هذه العلامة الداخلة فيما قبلها جمعت أنها لا يتكلم بها إلا معتمدة على ما قبلها، وأنها بدل من اللفظ بالتنوين، فصارت عندهم بمنزلة التنوين، فلما ضعفت عندهم، كرهوا أن يتبعوها الاسم»[٤٢]، ويقول في موضع آخر: «تقول: مررت بزيد وبك، وما مررت بأحد إلا بك، أعدت مع المضمر الباء من قبل أنهم لا يتكلمون بالكاف وأخواتها

منفردة، فلذلك أعادوا الجار مع المضمر، ولم توقع إيّا ولا أنت ولا أخواتها ها هنا من قبل أن المنصوب والمرفوع لا يقعان في موضع المجرور»[٤٣].

وبناء على هذه القاعدة التي قعدها البصريون، فإنهم منعوا ما جاء من الكلام مخالفا لها وعدوه قبيحا، ولم يجوزوه إلا في ضرورة الشعر، ومما طاله المنع والرفض قراءة حمزة الزيات -أحد القراء السبعة- في قوله تعالى: (واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام)[٤٤] حيث قرأ بخفض: (والأرحام)[٤٥]، لما فيها من مخالفة لقاعدة البصريين، ولذلك عدها بعضهم لحنا لا تحل القراءة بها[٤٦]. وفي هذا قال أبو العباس المبرد: «لو صليت خلف إمام يقرأ بها لأخذت نعلي ومضيت»[٤٧]، ووصفها بعضهم بأنها قبيحة[٤٨]، وقال الزجاج: «فأما الجر في (والأرحام) فخطأ في العربية لا يجوز إلا في اضطرار شعر»[٤٩]، وادعى إجماع النحويين أنه يقبح عطف ظاهر على مضمر في حال الخفض إلا بإظهار الخافض.

أما أدلة البصريين وحججهم في هذه المسألة فأبرزها:

أولا: المضمر المجرور بمنزلة الحرف، لأنه لا ينفصل كما أن التنوين لا ينفصل، ولأنهم يحذفون الياء من المنادى المضاف في الاختيار كحذفهم التنوين من المفرد، وذلك كقولهم: يا غلام، فأشبه المضمر المجرور التنوين من هذا الوجه، فوجب أن لا يجوز عطف المظهر عليه، لأن من شرط العطف حصول المشابهة بين المعطوف والمعطوف عليه، فإذا لم تحصل المشابهة لم يجز العطف[٥٠].

ثانيا: انهم لم يستحسنوا عطف المظهر على المضمر المرفوع، فلا يجوز أن يقال: اذهب وزيد، وذهبت وزيد، بل يقولون: اذهب أنت وزيد، وذهبت أنا وزيد، مع أن الضمير المرفوع قد ينفصل، فإذا لم يجز عطف المظهر على المضمر المرفوع مع أنه أقوى من المضمر المجرور بسبب أنه قد ينفصل، فلأن لا يجوز عطف المظهر على المضمر المجرور مع أنه لا ينفصل كان أولى[٥١].

ثالثا: المعطوف والمعطوف عليه متشاركان، وإنما يجوز عطف الأول على الثاني لو جاز عطف الثاني على الأول، وها هنا هذا المعنى غير حاصل، لأنك لا تقول: مررت بزيد وك، فكذلك لا تقول: مررتُ بكَ وزيدٍ[٥٢].

حجج الكوفيين:

أما الكوفيون فإنهم يرون جواز عطف الظاهر على المضمر المخفوض نحو: مررت بك وزيد[٥٣]، واحتجوا بقراءة حمزة (والأرحام) بالخفض، وبالشواهد الكثيرة من شعر العرب ونثرهم على صحة هذه اللغة وقوتها، فمن الشواهد الشعرية ما أنشده سيبويه:

فاليومَ قرَّبتَ تهجُونا وتشتِمُنا فاذهبْ فما بكَ والأيامِ مِن عَجَبِ

فالأيام مخفوض بالعطف على الكاف في: بك، والتقدير: بك وبالأيام[٥٤].

ومن ذلك قول الشاعر:

تُعَلَّقُ في مثلِ السواري سيوفُنا فما بينَها والكَعبِ غَوْطٌ نفَانِفُ

فالكعب مخفوض بالعطف على الضمير في: بينها، والتقدير: فمابينها وبين الكعب غوط نفانف[٥٥]، والغوط جمع غائط وهو المطمئن من الأرض، والنفانف: جمع نفنف بزنة جعفر، وهو الهواء بين الشيئين، ومعنى البيت أن الشاعر يمدح نفسه وقومه بأنهم طوال كالسواري فإذا حملوا سيوفهم في أغمادها كان ما بينها وبين كعابهم مسافة واسعة[٥٦].

وقال آخر:

أَكُرُّ على الكتيبةِ لا أُبالي أفيها كان حَتفِي أم سِواها

فعطف: سواها بأم على الضمير في: فيها، والتقدير: أم في سواها[٥٧]. وقال آخر:

هَلا سألتَ بذي الجَماجمِ عنهُمُ وأَبي نُعَيمٍ ذي اللواءِ المُحْـرِقِ

فـ: أبي نعيم خفض بالعطف على الضمير المخفوض في: عنهم[٥٨].

ومن الشواهد التي وردت في النثر ما ذكره الكوفيون عن العجاج أنه كان إذا سئل: كيف تجدك؟ قال: خيرٍ عافاك الله، يريد: بخير، فحذف الخافض، وحذفُ الخافض معروف عند العرب وارد في شعرهم ونثرهم، ومنه قول الشاعر:

رسمِ دارٍ وقفتُ في طَلَلِهِ كدتُ أقضِي الحياةَ مِن خَلَلِهِ

أراد: ورب رسم دار[٥٩].

المناقشة والترجيح:

مذهب الكوفيين في هذه المسألة هو الصواب، لأمرين: أحدهما يتعلق بالقراءة، والثاني يتعلق بالقياس والسماع من العرب.

فأما ما يتعلق بالقراءة فإن قراءة حمزة بمجموع حروفها أصولا وفرشا ثابتة بأسانيدها الصحيحة المتصلة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقد قرأ حمزة على الأعمش وحمران بن أعين وأبي إسحاق السبيعي، وابن أبي ليلى، وطلحة بن مصرف اليامي، وجعفر الصادق[٦٠]، وقرأ الأعمش وطلحة على يحيى بن وثاب، وقرأ يحيى على علقمة بن قيس والأسود بن يزيد بن قيس، وزر بن حبيش، وزيد بن وهب، وعبيدة السلماني، ومسروق بن الأجدع، وقرأ حمران على أبي الأسود الدؤلي، وعبيد بن نضيلة، ومحمد الباقر، وقرأ أبو إسحاق السبيعي على أبي عبد الرحمن السلمي، وزر بن حبيش وعاصم بن ضمرة والحارث بن عبد الله الهمذاني، وقرأ عاصم والحارث على علي بن أبي طالب وابن مسعود، وقرأ ابن أبي ليلى على المنهال بن عمرو، وقرأ المنهال على سعيد ابن جبير، وقرأ سعيد بن جبير على ابن عباس، وقرأ ابن عباس على النبي صلى الله عليه وسلم، ثم عرض القرآن كله على أبي بن كعب وزيد بن ثابت، وقرأ جعفر الصادق على أبيه محمد الباقر، وقرأ الباقر على أبيه زين العابدين، وقرأ زين العابدين على أبيه الحسين، وقرأ الحسين على أبيه علي، وقرأ عليّ على الرسول صلى الله عليه وسلم، وقرأ عبيد بن نضيلة على ابن مسعود، وعرض أيضا على علقمة بن قيس، وقرأ الأسود على عثمان وعلي رضي الله عنهما[٦١]، وهذه الأسانيد الصحيحة الموثقة برجالها المعروفين بالثقة والضبط قد ذكرت في عشرات كتب القراءات[٦٢].

هذا من حيث أسانيد قراءة حمزة، أما حمزة نفسه فقد أثنى عليه العلماء ثناء عطرا، ووصفوه بما يدل على مكانته العظيمة ومنزلته الرفيعة، فمن ذلك:

قال سفيان الثوري: «غلب حمزة الناس على القرآن والفرائض»، وقال أيضا:

«ما قرأ حمزة حرفا من كتاب الله إلا بأثر»، وكان شيخه الأعمش إذا رآه قد أقبل يقول: «هذا حبر القرآن»، وقال أبو حنيفة لحمزة: «شيئان غلبتنا عليهما لسنا ننازعك فيهما، القرآن والفرائض»(٦٣).

وقال أحمد بن أبي عمر: «كان حمزة قارئ أهل الكوفة ومقرئهم بها... وإمامهم الذي تمسكوا بقراءته واقتدوا به فيها... وكان رجلا صالحا خيرا فاضلا قارئا عالما، متبعا آثار من قبله من الأئمة، معروفا بالزهد والصلاح والورع والعفة وكثرة العبادة، عالما بالفرائض، حسن اللفظ في التلاوة»(٦٤).

وقال ابن الجزري: «كان إماما حجة ثقة ثبتا رضى قيما بكتاب الله بصيرا بالفرائض عالما بالعربية حافظا للحديث عابدا خاشعا زاهدا ورعا قانتا لله عديم النظير»(٦٥).

وأما الأمر الثاني وهو ما يتعلق بالقياس والسماع من العرب، فقد تقدم ذكر عدد من الشواهد مما ورد في الشعر والنثر بحيث يخرج عن حد القلة والندرة،

قال ابن يعيش: «حذف الجار قد جاء في كلامهم، وله وجه من القياس، فأما مجيئه فنحو قوله:

وبلدةٍ ليسَ بها أَنيسُ

والمراد: ورب بلدة ... وقد حمل أصحابنا قراءة حمزة (والأرحام) على حذف الجارّ، وأن التقدير فيه: وبالأرحام، والأمر فيها ليس بالبعيد ذلك البعد، فقد ثبت بهذا جواز حذف الجارّ في الاستعمال، وإن كان قليلا ...»(٦٦).

ورد ابن مالك رحمه الله مذهب نحاة البصرة واختار مذهب الكوفيين في هذه المسألة، فقال:

وعَودُ خافِضٍ لدى عَطْفٍ على ضميرِ خفضٍ لازما قد جُعِلا

وليسَ عندي لازمًا إذ قد أتى في النثرِ والنظمِ الصحيحِ مُثْبَتا

قال الشارح: «أي جعل جمهور النحاة إعادة الخافض -إذا عطف على ضمير الخفض- لازما، ولا أقول به، لورود السماع نثرا ونظما بالعطف على الضمير

المخفوض من غير إعادة الخافض، فمن النثر قراءة حمزة: (والأرحام) بالجر عطفا على الهاء المجرورة بالباء ...»[٦٧].

وفرّق ابن زنجلة بين أن يجري للمضمر ذكر وبين أن لا يجري له ذكر فقال: «وأنكروا أيضا أن الظاهر لا يعطف على المضمر المجرور إلا بإظهار الخافض، وليس بمنكر، وإنما المنكر أن يعطف على المضمر الذي لم يجر له ذكر فتقول: مررت به وزيد، وليس هذا بحسن، فأما أن يتقدم للهاء ذكر فهو حسن، وذلك: عمرو مررت به وزيدٍ، فكذلك الهاء في قوله: (تساءلون به) وتقدم ذكرها وهو قوله: (واتقوا الله)[٦٨].

ومن الشواهد أيضا ما أنشده ابن الناظم نقلا عن الأخفش:

بنا أبدًا لا غيرِنا تُدرَك المُنى وتُكشَفُ غَمَّاءُ الخطوبِ الفوادحِ

فقد عطف: غيرنا، بـ لا على الضمير المتصل المجرور محلا بالباء في قوله: بنا، من غير أن يعيد العامل في المعطوف عليه مع المعطوف، وأنشد ابن الناظم أيضا:

إذا أَوقدوا نارًا لِحَربِ عدوِّهم فقد خاب مَن يَصْلَى بها وسعيرِها

فعطف قوله: سعيرها بالواو على الضمير المجرور محلا بالباء في قوله: بها، من غير إعادة العامل في المعطوف عليه مع المعطوف[٦٩].

فهذه الشواهد وغيرها كثير تبين اتساق هذه القراءة مع القاعدة النحوية وجريانها على الصحيح من لغة العرب، بحيث لا يسع أحدا إنكارها، وهذا الفخر الرازي يقول بعد أن ساق حجج البصريين: «واعلم أن هذه الوجوه ليست وجوها قوية في دفع الروايات الواردة في اللغات، وذلك لأن حمزة أحد القراء السبعة، والظاهر أنه لم يأت بهذه القراءة من عند نفسه، بل رواها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وذلك يوجب القطع بصحة هذه اللغة، والقياس يتضاءل عند السماع، لا سيما بمثل هذه الأقيسة التي هي أوهن من بيت العنكبوت» ثم ساق بيتين من الشواهد التي تقدم ذكرها، وقال: «والعجب من هؤلاء النحاة أنهم يستحسنون هذه اللغة بهذين البيتين المجهولين، ولا يستحسنون إثباتها بقراءة حمزة، ومجاهد، مع أنهما من أكابر علماء السلف في علم القرآن»[٧٠].

ونقل القرطبي عن أبي نصر القشيري قوله: «ومثل هذا الكلام مردود عند أئمة الدين، لأن القراءات التي قرأ بها أئمة القراء ثبتت عن النبي صلى الله عليه وسلم تواترا يعرفه أهل الصنعة، وإذا ثبت شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم فمن ردّ ذلك فقد ردّ على النبي، واستقبح ما قرأ به، وهذا مقام محذور، ولا يقلد فيه أئمة اللغة والنحو، فإن العربية تُتلقى من النبي صلى الله عليه وسلم، ولا يشك أحد في فصاحته»[٧١].

المطلب الثاني

الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول

وهي من المسائل التي حصل فيها خلاف، فذهب إلى المنع من الفصل بين المضاف والمضاف إليه البصريون[٧٢]، ويرون أن ما ورد فيه الفصل من شواهد يحمل على الضرورة، وحجتهم أن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، فلا يجوز الفصل بينهما لشدة ارتباطهما واتصالهما، حتى صارا كالكلمة الواحدة، ويُشبهان بالجار والمجرور وبالتنوين، وحملهم ذلك على إنكار قراءة ابن عامر: (وكذلك زُين لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائهم)[٧٣]، ببناء (زين) للمفعول، ورفع (قتل)، ونصب (أولادهم)، وجر (شركائهم) بإضافة المصدر إليه[٧٤]، فقال أبو علي الفارسي عنها: «وهذا قبيح قليل في الاستعمال»[٧٥]، كما ردها سيبويه[٧٦]. والنحاس[٧٧]، والفراء[٧٨]، وقال مكي بن أبي طالب: «وهذه القراءة فيها ضعف للتفريق بين المضاف والمضاف إليه لأنه إنما يجوز مثل هذا التفريق في الشعر، وأكثر ما يجوز في الشعر مع الظروف، لاتساعهم في الظروف، وهو في المفعول به في الشعر بعيد، فإجازته في القرآن أبعد»[٧٩].

كما اعترض على قراءة ابن عامر عدد من المفسرين كالطبري[٨٠]، وابن عطية[٨١]، وابن الجوزي[٨٢]، والبيضاوي[٨٣]، وكانت عبارات الزمخشري في الاعتراض على القراءة عنيفة، ومنها قوله: «وأما قراءة ابن عامر... فشيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر لكان سمجا مردودا... فكيف به في الكلام المنثور، فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته، والذي حمله على ذلك أن رأى في بعض المصاحف (شركائهم) بالياء...»[٨٤]، وكذلك فعل الشوكاني فنقل عبارة النحاس

بعدم جواز هذه القراءة، ونقل عن أبي غانم أحمد بن حمدان النحوي أن قراءة ابن عامر زلة عالم، وإذا زل العالم لم يجز اتباعه، وعقب على من دافع عن قراءة ابن عامر بأنها مخالفة للنحو وينبغي أن ترد، وأنه لا يجوز الاستدلال لها بما ورد في الشعر فإنه ضرورة لا يقاس عليها(٨٥).

وذهب إلى جواز ذلك عدد من الأئمة في مقدمتهم ابن مالك ومعظم شارحي كتبه، وأبو حيان، وغيرهم، معتمدين على أدلة متعددة، أولها قراءة ابن عامر، وقد صرح ابن مالك باعتماده قراءة ابن عامر في منظومته الكافية الشافية حيث قال:

. . . . . وفي اختيار قد أضافوا المصدرا

لفاعلٍ من بعدِ مفعولٍ حَجَزْ كقـــولِ بعضِ القائلينَ للرُّجَـــزْ

يفرِكُ حَبَّ السنبلِ الكنافِجِ في القـاع فَركَ القُطْـنَ المحالـجِ

وعمدتي قراءةُ ابنِ عامـــرِ فكم لها مِن عاضـــدٍ وناصِـــرِ

وقال في الشرح: «فعلم بهذا أن قراءة ابن عامر رحمه الله غير منافية لقياس العربية، على أنها لو كانت منافية له لوجب قبولها لصحة نقلها، كما قبلت أشياء تنافي القياس بالنقل، وإن لم تساو صحتها صحة القراءة المذكورة ولا قاربتها»(٨٦).

كما ذكر أن للفصل بين المضافين ثلاثة أحوال: أحدها أن يكون المضاف مصدرا والمضاف إليه فاعله، والفاصل مفعوله كقراءة ابن عامر، وأن هذه الحالة يحسنها ثلاثة أمور هي:

١- كون الفاصل فضلة.

٢- كون الفاصل غير أجنبي لتعلقه بالمضاف.

٣- كون الفاصل مقدر التأخير لأن المضاف إليه مقدر التقديم(٨٧).

وهذه القراءة منسوبة إلى ابن عامر قارئ أهل الشام، وهو عربي محض، وهو أعلى القراء السبعة سندا، فقد روي أنه قرأ على عثمان بن عفان، وقرأ على: أبي الدرداء وواثلة بن الأسقع، وفضالة بن عبيد، ومعاوية بن أبي سفيان، والمغيرة المخزومي، وروى القراءة عنه خلق كثير(٨٨).

ويقوي هذه القراءة رسم لفظ (شركائهم) بالياء في مصحف أهل الشام[٨٩]، وإن جعل بعضهم هذا الرسم سببا للاعتراض على القراءة، كما فعل ابن خالويه حيث قال: «وإنما حمل القارئ بهذا عليه أنه وجده في مصاحف أهل الشام بالياء»[٩٠]، وردد هذه العبارة بعده الزمخشري وغيره، إلا أن هذا الرسم يدل على أن أهل الشام جميعا يقرأون بها، لرسمها كذلك في مصحفهم، المرسل إليهم من عثمان رضي الله عنه، وابن عامر تلقى القراءة عن أكابر الصحابة والتابعين، وقراءته مروية بالأسانيد الصحيحة المشتهرة المستفيضة.

ويأتي بعد القراءة عدد كبير من الشواهد فيها الفصل بين المضاف والمضاف إليه، ومنها:

١- القراءة الشاذة: (مخلف وعدَه رسلِه)[٩١] بنصب (وعده) وخفض (رسله) ولم ينسبها المفسرون الذين أوردوها إلى قارئ معين[٩٢].

٢- قوله صلى الله عليه وسلم: «هل أنتم تاركو لي صاحبي»[٩٣] أي تاركو صاحبي لي، وهو أبو بكر رضي الله عنه، وفي رواية أخرى للحديث: «فهل أنتم تاركون لي صاحبي»[٩٤].

٣- قول بعض العرب: هو غلامُ إن شاء الله أخيك[٩٥]، وهنا فصل بين المضافين بـ إن شاء الله.

٤- قول عمرو بن قميئة:

قد سألَتْني أُمُّ عمرٍو عن الـ أرضِ التي تَجهلُ أَعلامَها
لما رأتْ ساتيدَ ما استعبَرَتْ للهِ دَرُّ اليَومَ مَن لامَهَا[٩٦]

يريد: لله در من لامها اليوم، وساتيد اسم جبل، وما مزيدة، وقيل: أصله: ساتي دما[٩٧].

٥- قول الطرماح:

يَطُفنَ بِحُوزيٍّ المَراتعِ لم يَرُع بواديه مِن قَرعِ القِسِيِّ الكنائنِ[٩٨]

يريد: قرع الكنائن القسيّ، ومعنى الحوزي: الثور الذي تجعله بقر الوحش رأسا لها، والكنائن، جمع كنانة: جعبة السهام(٩٩).

٦- قول أبي الطيب المتنبي:

حملتُ إليهِ مِن لساني حديقةً سَقاها الحِجَى سَقْيَ الرياضَ السحائبِ(١٠٠)

أي: سقي السحائب الرياض، والحجى: العقل، والمراد بالحديقة: القصيدة، جعل العقل ساقيا لها، وشبه ذلك بسقي السحب الرياض، وفي رواية للبيت: الحيا، وهو المطر(١٠١).

٧- قول أبي حية النميري:

كما خُطَّ الكتابُ بكفٍّ يومًا يَهوديٍّ يُقاربُ أَو يُزيلُ(١٠٢)

وهنا فصل بين المضافين بالظرف.

٨- قول الشاعر:

تَنفي يداهَا الحَصَى في كلِّ هاجرةٍ نفيَ الدراهيمَ تنقادِ الصياريفِ

وقد روي عن الكسائي أنه استشهد به بنصب: الدراهيم، وخفض: تنقاد، والمشهور في روايته خفض: الدراهيم، ورفع: تنقاد(١٠٣).

٩- قول من يوثق بعربيته:

تركُ يومًا نفسَك وهواها، سعيٌ في رداها، أي ترك نفسك يوما مع هواها سعي في هلاكها(١٠٤).

١٠- ما أنشده أبو الحسن الأخفش:

فَزَجَجْتُهَا بِمَزَجَّةٍ زَجَّ القَلُوصَ أَبي مَزَادَه

ويروى: فزججتها متمكنا، ويروى: فتدافعت(١٠٥)، وهو من الشواهد مجهولة القائل، وقد استشهد به الإمام الشاطبي، فقال:

ومع رسمِهِ زَجَّ القَلوصَ أَبي مَزا دة الاخفشُ النحويُّ أَنشدَ مُجْمِلا(١٠٦)

وتوجد شواهد أخرى كثيرة[١٠٧]، لم تذكر مراعاة للاختصار واكتفاء بما ذكر.

الترجيح:

بعد النظر في أدلة المانعين من الفصل بين المتضايفين، والمجيزين له، يأتي دور الترجيح بين الرأيين واختيار أحدهما، وهو جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وكان اختيار هذا الرأي اعتمادا على عدد من الأمور، هي:

أن المانعين ليس لهم من دليل سوى القاعدة النحوية.

أن قراءة ابن عامر قراءة صحيحة مسندة مستفيضة، وهو من عصور الاحتجاج بكلامه فضلا عن الاحتجاج بقراءته، وهي موافقة لرسم المصحف الشامي.

كثرة الشواهد على الفصل بين المتضايفين بالمفعول وبالظرف وبغيرهما.

كثرة العلماء الذين ذهبوا إلى جواز ذلك، كابن مالك، وأبي شامة، والسمين الحلبي، وأبي حيان، الذي تولى الرد على انتقاد الزمخشري بعنف، فقال: «وأعجب لعجمي ضعيف في النحو يرد على عربي فصيح محض قراءة متواترة، موجود نظيرها في لسان العرب في غير ما بيت، وأعجب لسوء ظن هذا الرجل بالقراء الأئمة الذين تخيرتهم هذه الأمة لنقل كتاب الله شرقا وغربا، وقد اعتمد المسلمون على نقلهم لضبطهم ومعرفتهم وديانتهم، ولا التفات أيضا لقول أبي علي الفارسي: هذا قبيح قليل في الاستعمال...»[١٠٨]، وابن المنير الذي تولى أيضا الرد على الزمخشري، فقال: «لقد ركب المصنف في هذا الفصل متن عمياء، وتاه في تيهاء، وأنا أبرأ إلى الله، وأبرئ حملة كتابه، وحفظة كلامه مما رماهم به، فإنه تخيل أن القراء أئمة الوجوه السبعة، اختار كل منهم حرفا قرأ به اجتهادا لا نقلا وسماعا، فلذلك غلط ابن عامر في قراءته هذه،...»[١٠٩]، والسيوطي[١١٠]، وخالد الأزهري[١١١]، وغيرهم.

أن هذا الاختلاف في الإعراب لا يؤثر على معنى الآية ولا يغيره، فالمعنى على القراءتين واحد، وهو: كما زين الشركاء للمشركين قسمة القربان بين الله وآلهتهم، وجعلهم آلهتهم شركاء لله في ذلك، كذلك زين هؤلاء الشركاء لكثير من المشركين وهم مشركو العرب أن يقتلوا أولادهم، فكانوا يدفنون بناتهم أحياء خشية العيلة، ويذبحون

أولادهم بالوأد أو ينحرونهم للآلهة[١١٢].

فثبت بهذا كله حجية القراءة، ووجوب تقديمها على قاعدة النحو، وتعديل القاعدة النحوية لتوافق القراءة الصحيحة[١١٣]، فإن: «مدونات النحو ما قصد بها إلا ضبط قواعد العربية الغالبة ليجري عليها الناشئون في اللغة العربية، وليست حاصرة لاستعمال فصحاء العرب، والقراء حجة على النحاة دون العكس، وقواعد النحو لا تمنع إلا قياس المولَّدين على ما ورد نادرا في الكلام الفصيح، والندرة لا تنافي الفصاحة...»[١١٤].

يتضح مما تقدم أن هاتين القراءتين قد اجتمعت فيهما أركان مقياس القراءة، فهما صحيحتا السند، ثابتتان في النقل، موافقتان لرسم المصحف، وموافقتان لقواعد النحو، فهما قراءتان مقبولتان مقروء بهما، لا يسوغ ردهما، ولا يجوز إنكارهما.

وإذا كانت اللغة تشكل -في إطارها العام- مرجعية أصيلة ثابتة لمعرفة فصيح الكلام من غيره، فإن قواعد اللغة التي كانت تمثل منهجا أو مدرسة معينة في أساليب الكلام، لم يكن بوسعها أن تستوعب جميع ما نطق به العرب، وتضع له قواعد ضابطة، لأسباب سبقت الإشارة إليها، وهذا يعني أن كلمات كثيرة في القراءات القرآنية، وروايات الحديث الشريف، وكلام العرب، عدها بعض علماء النحو شاذة أو منكرة، ولكن البحث المتعمق أثبت أنها غير خارجة عن المألوف من كلام العرب، فالقصور في القواعد نفسها.

ومن جهة أخرى فإن القاعدة إنما توضع لصيانة اللسان عن الخطأ، وحفظ الكلام من اللحن، فهي احتياط ووقاية، ولم توضع لتكون قيدا أو سدا يمنع دخول بعض ما تكلم به العرب في لغة العرب.

الخاتمة

تتضمن أهم نتائج البحث، وهي:

١- تدرج مقياس قبول القراءة من الاكتفاء بالسند وحده، إلى إضافة موافقة الرسم، ثم إضافة موافقة اللغة العربية.

٢- ينبغي أن تقدم القراءة الصحيحة الثابتة على قواعد النحو، وأن تجعل أصلا لقاعدة جديدة بدلا من الطعن في القراء وتخطئتهم وتجهيلهم، وهذا هو الموقف السليم المطلوب من علماء النحو جميعا.

٣- احتمال حصول الخطأ في القراءة غير وارد مطلقا، فإن القراء يعنون بالتلقي وصحة النقل اعتناء بالغا، ويحرصون على إتمام الحركات وإيضاحها، والتفريق بين الحركة التامة، وثلثيها حال الاختلاس، وثلثها حال الروم،و التفريق بين الفتح والتقليل والإمالة، ودرجات التفخيم المتعددة، ومقادير المدود المتقاربة، وهم بهذه الدقة مضرب المثل، فلا يصح بعد هذا تخطئة أي منهم أو الطعن في قراءتهم.

والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.

الهوامش:

(١) انظر: محمد سالم محيسن (معاصر)، في رحاب القرآن الكريم، مكتبة الكليات الأزهرية، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م، ٤٣٥/١.

(٢) الحموي، أحمد بن عمر بن أبي الرضا(٧٩١هـ/١٣٨٩م)، القواعد والإشارات في أصول القراءات، تحقيق: د. عبد الكريم البكار، دار القلم، دمشق، ط الأولى، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م، ص ٣٦ و٣٧، وسيشار لهذا المصدر فيما بعد هكذا: الحموي، القواعد والإشارات.

(٣) ابن الجزري، محمد بن محمد بن محمد بن علي (٨٣٣هـ/١٤٣٧م)، النشر في القراءات العشر، تصحيح الشيخ: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٧/١، وسيشار لهذا المصدر فيما بعد هكذا: ابن الجزري، النشر.

(٤) ابن الجزري، النشر، ١٧/١.

(٥) محمد بن سلام الجمحي (٢٣١هـ/ ٨٤٦م) طبقات فحول الشعراء، قرأه وشرحه: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ١٢/١، وسيشار لهذا المصدر فيما بعد هكذا: ابن سلام، طبقات فحول الشعراء، وابن الجزري، محمد بن محمد (٨٣٣هـ/١٤٣٧م) غاية النهاية في طبقات القراء، عني بنشره: ج. برجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط الثانية ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م، ٣٣١/٢ و٣٣٢، وسيشار لهذا المصدر فيما بعد هكذا: ابن الجزري، غاية النهاية.

(٦) د. عبد الصبور شاهين (معاصر)، تاريخ القرآن، دار القلم، ١٩٦٦م، ص ٢٠١.

(٧) ابن الجزري، غاية النهاية، ٣٤٦/١.

(٨) د. غانم قدوري الحمد (معاصر)، رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية، اللجنة الوطنية للاحتفال بمطلع القرن الخامس عشرالهجري، العراق، ط الأولى، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م، ص٦٥٠، وسيشار لهذا المرجع فيما بعد هكذا: غانم قدوري، رسم المصحف.

(٩) ابن الجزري، النشر، ٤٢٩/١.

(١٠) الحموي، القواعد والإشارات، ٣٠.

(١١) ابن الجزري، النشر، ١٠/١.

(١٢) ابن الجزري، منجد المقرئين ومرشد الطالبين، راجعه: محمد حبيب الله الشنقيطي، وأحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م، ص ١٦ و١٧.

(١٣) البقرة/١٣٢.

(١٤) أبو عمرو سعيد بن عثمان الداني (٤٤٤هـ/١٠٥٢م) المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار، تحقيق: محمد أحمد دهمان، دار الفكر، مصور عن الطبعة الأولى ١٣٥٩هـ/١٩٤٠م، ص١٠٢، وسيشار لهذا المصدر فيما بعد هكذا: الداني، المقنع.

(١٥) سورة ق/٢٤.

(١٦) أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (٦١٦هـ/١٢١٩م) إعراب القراءات الشواذ، تحقيق: محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب، بيروت، ط الأولى، ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م، ٥٠٧/٢.

(١٧) الجمعة/٩.

(١٨) الواقعة/٨٢.

(١٩) انظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ٥٤/٢ و٥٥.

(٢٠) انظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ١٢٤/٢.

(٢١) أبو عمرو سعيد بن عثمان الداني (٤٤٤هـ/١٠٥٢م) جامع البيان في القراءات السبع، مخطوط بدار الكتب المصرية، برقم: ٣ قراءات م، ورقة ١٧١/أ.

(٢٢) أبو الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ/١٠٠٢م) الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ودار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط الرابعة، ١٩٩٠م، ٣٩٩/١، وسيشار لهذا المصدر فيما بعد هكذا: ابن جني، الخصائص.

(٢٣) أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (٣٧٧هـ/٩٨٨م)، الحجة في علل القراءات السبع، تحقيق: علي النجدي ناصف، ود. عبد الفتاح شلبي، ود. عبد الحليم النجار، دار الكتاب العربي، ١٩٦٥م، ٥/١، وسيشار لهذا المصدر فيما بعد هكذا: أبو علي الفارسي، الحجة.

(٢٤) سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر (١٨٠هـ/٧٩٧م) الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، الهيئة

العامة المصرية للكتاب، ١٣٨٥-١٣٩٧هـ/ ١٩٦٦-١٩٧٧م، وسيشار لهذا المصدر فيما بعد هكذا: سيبويه، الكتاب.

(٢٥) انظر: أبا الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي (٧٧٤هـ/١٣٧٢م) البداية والنهاية، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت، ط الأولى، ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م، ٧٣/٦.

(٢٦) غانم قدوري، رسم المصحف، ٦٤٩ و٦٥٠.

(٢٧) ابن سلام، طبقات فحول الشعراء، ٢٥/١، وأبو حيان محمد بن يوسف الغرناطي (٧٤٥هـ/١٣٤٤م) البحر المحيط أو التفسير الكبير، مكتبة ومطابع النصر الحديثة، الرياض، ٢٣٠/٤، وسيشار لهذا المصدر فيما بعد هكذا: ابو حيان، البحر المحيط.

(٢٨) جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١هـ/ ١٥٠٦م) المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى، وعلي محمد البجاوي، ومحمد ابو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ٢١١/١، وسيشار له فيما بعد هكذا: السيوطي، المزهر، والسيوطي، الاقتراح في أصول النحو، دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد الدكن، ط الثانية، ١٣٥٩هـ، ص ١٩.

(٢٩) انظر: السيوطي، المزهر، ٢١١/١.

(٣٠) نقله عنه: السيوطي، المزهر، ٢١١/١.

(٣١) أحمد أمين (١٣٧٣هـ/ ١٩٥٤م) ضحى الإسلام، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ط السابعة، ١٩٦٤م، ٢٥٣/٢.

(٣٢) د. محمد ضاري حمادي (معاصر)، الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية، اللجنة الوطنية للاحتفال بمطلع القرن الخامس عشر الهجري، العراق، ط الأولى، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م، ص ٢٩٥، وسيشار لهذا المرجع فيما بعد هكذا: حمادي، الحديث النبوي.

(٣٣) انظر: حمادي، الحديث النبوي، ٢٩٥ و٢٩٦.

(٣٤) النساء /١.

(٣٥) انظر: الفراء، يحيى بن زياد (٢٠٧هـ/٨٢٣م) معاني القرآن، تحقيق: محمد علي النجار، وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب بيروت، ط الثالثة، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، وسيشار لهذا المصدر فيما بعد هكذا: الفراء، معاني القرآن، والمبرد، محمد بن يزيد (٢٨٦هـ/٨٩٩م) الكامل، تعليق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ٣٩/٣، والقرطبي، محمد بن أحمد الأنصاري (٦٧١هـ /١٢٧٣م) الجامع لأحكام القرآن، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٦٥م، ٢/٥، وسيشار لهذا المصدر فيما بعد هكذا: القرطبي، الجامع.

(٣٦) الأنعام /١٣٧.

(٣٧) سيأتي بيان ذلك مفصلا في المبحث الثالث.

(٣٨) انظر: ابن سلام، طبقات فحو الشعراء، ١٧/١.

(٣٩) انظر: سيبويه، الكتاب، ١/ ٢٨ و ٣٩ و٤٩ و٦٠ و٦٩ و. . .

(٤٠) حمادي، الحديث النبوي، ٢٩٨، وانظر: ابن جني، الخصائص: ٢٧٣/٣.

(٤١) حمادي، الحديث النبوي، ٣٠٢.

(٤٢) سيبويه، الكتاب، ٣٨١/٢.

(٤٣) سيبويه، الكتاب، ٣٦٣/٢.

(٤٤) النساء/١.

(٤٥) ابن غلبون، طاهر بن عبد المنعم الحلبي (٣٩٩هـ/ ١٠٠٨م) التذكرة في القراءات الثمان، تحقيق: أيمن رشدي سويد، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم، جدة، ط الأولى ١٤١٢هـ /١٩٩١م، ٣٠٣/٢، وسيشار لهذا المصدر فيما بعد هكذا: ابن غلبون، التذكرة. وأبو طاهر إسماعيل بن خلف الأندلسي (٤٥٥هـ/١٠٦٣م) العنوان في القراءات السبع، تحقيق: د. زهير زاهد ود. خليل العطية، عالم الكتب، بيروت،ط الثانية، ١٤٠٦هـ /١٩٨٦م، ص ٨٣، وأبو شامة عبد الرحمن بن إسماعيل الدمشقي (٦٦٥هـ/ ١٢٦٧م) إبراز المعاني من حرز الأماني،تحقيق: محمود عبد الخالق جادو، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤١٣هـ، ٥٨/٣، وسيشار لهذا المصدر فيما بعد هكذا: أبو شامة، إبراز المعاني.

(٤٦) انظر: القرطبي، الجامع، ٢/٥.

(٤٧) أورده عنه القرطبي، الجامع، ٣/٥.

(٤٨) الفراء، معاني القرآن، ٢٥٢/١.

(٤٩) الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري (٣١١هـ/٩٢٣م) معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: د. عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط الأولى ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م، ٦/٢.

(٥٠) انظر: أبا علي الفارسي، الحجة، ١٢٢/٣، وأبا البركات كمال الدين ابن الأنباري (٥٧٧هـ/ ١١٨٢م) الإنصاف في مسائل الخلاف، دار الفكر، ٤٦٦/٢، وسيشار لهذا المصدر فيما بعد هكذا: ابن الأنباري، الإنصاف.

(٥١) انظر: الفخر الرازي، محمد بن ضياء الدين عمر (٦٠٦هـ/١٢٠٩م) التفسير الكبير، دار الفكر، بدون تاريخ، ١٦٩/٩ و١٧٠، وسيشار لهذا المصدر فيما بعد هكذا: الفخر الرازي، التفسير الكبير، والطبري، محمد بن جرير (٣١٠هـ/٩٢٢م) جامع البيان عن تأويل آي القرآن، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط الثالثة، ١٣٨٨هـ/١٩٦٨م، ٢٢٦/٤، وسيشار لهذا المصدر فيما بعد هكذا: الطبري، جامع البيان، ومكي بن أبي طالب، الكشف، ٣٧٥/١.

(٥٢) انظر: الفخر الرازي، التفسير الكبير، ١٧٠/٩، ومكي بن أبي طالب، الكشف، ٣٧٥/١ و٣٧٦، وابن الأنباري، الإنصاف، ٤٦٧/٢.

(٥٣) ابن الأنباري الإنصاف، ٤٦٣/٢.

(٥٤) انظر: ابن خالويه، الحسين بن أحمد (٣٧٠هـ/ ٩٨٠م) الحجة في القراءات السبع، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ط الخامسة، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م ص ١١٨ و١١٩، وسيشار لهذا المصدر فيما بعد هكذا: ابن خالويه، الحجة، وابن زنجلة، أبا زرعة عبد الرحمن بن محمد (نحو ٤١٠هـ/١٠١٩م) حجة القراءات، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط الخامسة، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م، ص١٩٠، وسيشار لهذا المصدر فيما بعد هكذا: ابن زنجلة، حجة القراءات، وابن الأنباري، الإنصاف ٤٦٤/٢.

(٥٥) الطبري، جامع البيان، ٢٢٦/٤، وابن الأنباري، الإنصاف، ٤٦٥/٢، والفخر الرازي، التفسير الكبير، ١٦٩/٩.

(٥٦) ابن الأنباري، الإنصاف، ٤٦٥/٢ مع الحاشية.

(٥٧) ابن الأنباري، الإنصاف، ٤٦٤/٢.

(٥٨) ابن الأنباري، الإنصاف، ٤٦٥/٢.

(٥٩) ابن خالويه، الحجة، ١١٩.

(٦٠) انظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ٢٦١/١ ... و٢٦٢، و النشر ١٦٥/١.

(٦١) انظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ٣١٥/١ و٣٤٣ و٢٦١ و٦٠٢ و٣٠٥ و٤٢٥ و٤٩٧ و٣٤٦ و٣٨٠/٢، والنشر ١٦٥/١.

(٦٢) انظر مثلا: ابن مهران، أحمد بن الحسين الأصبهاني (٣٨١هـ/٩٩١م) الغاية في القراءات العشر، تحقيق: محمد غياث الجنباز، دار الشواف، الرياض، ط الثانية، ١٤١١هـ/١٩٩٠م، ص ١٠١-١١١، وابن غلبون، التذكرة، ٤٥/١-٤٧، ومحمد بن شريح الأندلسي (٤٧٦هـ/١٠٨٣م)، الكافي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي (بهامش المكرر) ١٣٥٤هـ/١٩٣٥، وأبا معشر عبد الكريم بن عبد الصمد الطبري (٤٧٨هـ/ ١٠٨٥م) التلخيص في القراءات الثمان، تحقيق: محمد حسن موسى، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن بجدة، ط الأولى ١٤١٢هـ/١٩٩٢م، ص ١١٥ و١١٦، وابن الجزري، النشر، ١٦٥/١.

(٦٣) ابن الجزري، غاية النهاية، ٢٦٣/١.

(٦٤) أحمد بن أبي عمر الأندرابي (ت بعد ٥٠٠هـ) قراءات القراء المعروفين بروايات الرواة المشهورين، تحقيق. أحمد نصيف الجنابي، مؤسسة الرسالة، ط الثانية، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، ص١٠٩.

(٦٥) ابن الجزري، غاية النهاية، ٢٦٣/١.

(٦٦) موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (٦٤٣هـ/ ١٢٤٦م) شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، ٢٧/٣.

(٦٧) بهاء الدين عبه الله بن عقيل الهمداني المصري (٧٦٩هـ/١٣٦٨م) شرح ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، بدون تاريخ ولا دار نشر، ٢٣٩/٢ و٢٤٠.

(٦٨) ابن زنجلة، حجة القراءات، ١٩٠.

(٦٩) ابن الأنباري، الإنصاف، ٤٦٥/٢.

(٧٠) الفخر الرازي، التفسير الكبير، ١٧٠/٩.

(٧١) القرطبي، الجامع، ٤/٥.

(٧٢) أبو البركات بن الأنباري (٥٧٧هـ /١١٨٢م) البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق: د. طه عبد الحميد طه، مراجعة: مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠م، ٣٤٣/١، و خالد الأزهري (٩٠٥هـ/١٥٠٧م) شرح التصريح، دار إحياء الكتب العربية، عيسى الحلبي، القاهرة، ٥٧/٢، وسيشار إلى هذا المصدر فيما بعد هكذا: خالد الأزهري، شرح التصريح.

(٧٣) الأنعام/١٣٧.

(٧٤) ابن غلبون، التذكرة، ٣٣٥/٢.

(٧٥) أبو علي الفارسي، الحجة، ٤٠٩/٣.

(٧٦) سيبويه، الكتاب، ٩١/١.

(٧٧) أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (٣٣٨هـ/ ٩٤٩م) إعراب القرآن، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٧م، ص ٥٨٢.

(٧٨) الفراء، معاني القرآن، ٣٥٧/١.

(٧٩) مكي بن أبي طالب القيسي (٤٣٧هـ/١٠٤٥م)، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها، تحقيق د. محي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، ط الثانية، ١٩٨١م، ٤٥٤/١.

(٨٠) الطبري، جامع البيان، ٣٥٣/٥.

(٨١) أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي (٥٤١هـ/١١٤٦م) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز تحقيق: المجلس العلمي بفاس، ١٩٧٩م، ١٥٧/٥.

(٨٢) أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن الجوزي البغدادي (٥٩٧هـ/١٢٠١م)، زاد المسير في علم التفسير، المكتب الإسلامي، بيروت، ط الثالثة، ١٩٨٤م، ١٢٩/٣.

(٨٣) ناصر الدين عبد الله بن عمر الشيرازي البيضاوي (٦٩١هـ/١٢٩٢م) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، دار إحياء التواث العربي، بيروت، ط الأولى، ١٩٩٨م، ١٨٤/١.

(٨٤) أبو القاسم جار الله محمود بن محمود بن عمر الزمخشري (٥٣٨هـ/ ١١٤٣م)، الكشاف عن حقائق أنوار التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار المعرفة، بيروت، ٤٢/٢، وسيشار لهذا المصدر فيما بعد هكذا: الزمخشري، الكشاف.

(٨٥) انظر: محمد بن علي الشوكاني (١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م)، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، تحقيق: د. عبد الرحمن عميرة، دار الوفاء، المنصورة، ط الثانية، ١٩٩٧م، ٢٣٢/٢، وأعجب بكلامه ونقله: صديق حسن خان القنوجي (١٣٠٧هـ/١٨٩٠م) في

تفسيره: فتح البيان في مقاصد القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط الأولى، ١٩٩٩م، ٤٤٢/٢.

(٨٦) محمد بن عبد الله بن مالك (٦٧٢هـ/١٢٧٤م)، شرح الكافية الشافية، تحقيق. عبد المنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ص٩٧٨-٩٨٨، وسيشار لهذا المصدر فيما بعد هكذا: ابن مالك، شرح الكافية.

(٨٧) ابن مالك، شرح الكافية، ٩٧٨ ٩٨٨، ونقله ابن الجزري في النشر ٢٥٥/٢.

(٨٨) انظر ترجمته عند: الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد (٧٤٨هـ/١٣٤٧م)، معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، تحقيق: د. بشار عواد معروف وزميليه، مؤسسة الرسالة، ط الأولى ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م، ٨٢/١-٨٦، والسمين الحلبي، أحمد بن يوسف (٧٥٦هـ/١٣٥٥م) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط الأولى، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، ١٦٢/٥، وسيشار لهذا المصدر فيما بعد هكذا: السمين، الدر المصون، وابن الجزري، غاية النهاية ٤٢٣/١-٤٢٥، ود. حسين عطوان (معاصر)، القراءات القرآنية في بلاد الشام، دار الجيل، بيروت، ط الأولى، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م، ص ٢٧٧-٢٨٧.

(٨٩) الداني، المقنع، ١٠٣.

(٩٠) ابن خالويه، الحجة، ١٥٠.

(٩١) إبراهيم/٤٧.

(٩٢) الفراء، معاني القرآن، ٨١/٢، والزمخشري، الكشاف، ٢٨٤/٢، والفخر الرازي، التفسير الكبير، ١٤٥/١٩، وأبو حيان، البحر المحيط، ٤٣٩/٥.

(٩٣) رواه البخاري، محمد بن إسماعيل(٢٥٦هـ/ ٨٧٠م) في الجامع الصحيح، ضبط وفهرسة: د. مصطفى ديب البغا، دار القلم، دمشق، ط الأولى، ١٤٠١هـ/١٩٨١م، كتاب فضائل الصحابة، باب: لو كنت متخذا خليلا، رقم الحديث ٣٤٦١، وسيشار لهذا المصدر فيما بعد هكذا: البخاري، الجامع الصحيح.

(٩٤) البخاري، الجامع الصحيح، كتاب التفسير، باب رقم ١٣٧، رقم الحديث ٤٣٦٤.

(٩٥) أبو شامة، إبراز المعاني، ١٥٤/٣، نقلا عن ابن الأنباري، وابو حيان، البحر المحيط، ٢٣٠/٤.

(٩٦) عمرو بن قميئة (٨٥ قبل الهجرة/ ٥٤٠م) ديوانه، ص ٣٣٧، وسيبويه، الكتاب ٩١/١، والسمين، الدر المصون ١٦٥/٥.

(٩٧) من هامش الدر المصون، ١٦٩/٥.

(٩٨) الطرماح بن حكيم بن الحكم (نحو ١٢٥هـ/ ٧٤٣م) ديوانه، ص ٢٦٩، وأبو حيان، البحر المحيط، ٢٣٠/٤، والسمين، الدر المصون ١٦٤/٥.

(٩٩) من هامش: الدر المصون ١٦٤/٥.

(١٠٠) أبو الطيب المتنبي (٣٥٤هـ/ ٩٦٥م)، ديوانه، دار صادر، بيروت، ٢٢٨، وأبو البقاء عبدالله بن

الحسين العكبري (٦١٦هـ/ ١٢١٩م)، شرح ديوان المتنبي، تحقيق: السقا، والابياري، وشلبي، مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م، ١٥٨/١.

(١٠١) انظر د. محمود سيبويه البدوي، «حول بعض القراءات القرآنية»، مجلة كلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية، بالمدينة المنورة، العدد الأول، ص٢٤٨، والسمين، الدر المصون، ١٧٢/٥.

(١٠٢) سيبويه، الكتاب، ٩١/١، وابن منظور (٧١١هـ/١٣١١م) لسان العرب، دار صادر، بيروت، مادة: عجم.

(١٠٣) أبو شامة، إبراز المعاني، ١٥٤/٣، والسمين، الدر المصون، ١٦٨/٥.

(١٠٤) السمين، الدر المصون، ١٦٨/٥.

(١٠٥) الفراء، معاني القرآن، ٣٥٧/١، وأبو شامة، إبراز المعاني، ١٥٣/٣ و١٥٤، والسمين، الدر المصون، ١٦٤/٥، والضمير في البيت للراحلة، والزج: الطعن بسنان الرمح، والقلوص: الناقة الفتية.

(١٠٦) القاسم بن فيره بن خلف الشاطبي (٥٩٠هـ/ ١١٩٤م) حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع، وشهرتها: الشاطبية، طبعت باعتناء: محمد تميم الزعبي، مكتبة دار الهدى، المدينة المنورة، ط الثالثة، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م، رقم البيت ٦٧٥، ص ٥٣.

(١٠٧) انظر مثلا: أبا شامة، إبراز المعاني، ١٥٢/٣-١٥٦، والجعبري، إبراهيم بن إسحاق (٧٣٢هـ/ ١٣٣٢م) كنز المعاني شرح حرز الأماني، مخطوط في مكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ٤٦٣-٤٦٧، والسمين، الدر المصون، ١٦٩/٥-١٧٧.

(١٠٨) أبو حيان، البحر المحيط، ٢٣٠/٤.

(١٠٩) ناصر الدين أحمد بن محمد بن منصور بن المنير الاسكندري (٦٨٣هـ/ ١٢٨٤م)، الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال، مطبوع بهامش الكشاف، ٤١/٢، ونقله الألوسي وزاد عليه فوائد، في: روح المعاني، ٢٧٧/٤.

(١١٠) جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١هـ/ ١٥٠٦)، همع الهوامع شرح جمع الجوامع، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ط الأولى، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م، ٥٢/٢.

(١١١) خالد الأزهري، شرح التصريح، ٥٧/٢.

(١١٢) انظر: أبا حيان، البحر المحيط، ٢٢٩/٤، والسمين، الدر المصون، ١٧٦/٥، ومحمد الطاهر بن عاشور (١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م) تفسير التحرير والتنوير، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس، ١٠٢/٨، وسيشار لهذا المرجع فيما بعد هكذا: ابن عاشور، التحرير والتنوير.

(١١٣) أحمد مكي الأنصاري، نظرية النحو القرآني، ط الأولى ١٤٠٥هـ، ص ٧٨-٨٤.

(١١٤) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ١٠٣/٨.